

## الفصل الثاني

### نشأة المحاسبة وتطورها الوظيفي

#### رابعاً: أغراض المحاسبة ودورها في صياغة النظرية المحاسبية

تكاد تتمحور وظيفة المحاسبة في الاعتراف بالأحداث والعمليات المالية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية، وإثباتها بعد توثيقها في السجلات المحاسبية، وتجميع وتبويب وتلخيص هذه الأحداث والعمليات ومن ثم العمل على قياس بنودها بوحدات نقدية وطرق قياس معتمدة ومتعارف عليها، ثم التقرير عنها في القوائم المالية، تمهيدا لنشرها والافصاح عنها من اجل تبليغ ذوي العلاقة بالمنشأة بملخصات عن الاحداث المالية التي وقعت فيها خلال الفترة المالية الماضية.

وقد كان من الطبيعي إن تتطور اغراض المحاسبة عبر الزمن وفقا للتغيرات في الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة، باعتبارها احد العلوم الاجتماعية، وفي اتجاه يتفق مع دورها الوظيفي الذي يتسم دائما بالاستمرارية والتغير، فبينما تمثلت اغراضها التقليدية في الحفاظ على حقوق الملاك كوظيفة حمائية عندما اقتصرت مهمتها على مسك الدفاتر وتنظيمها كان لابد من تحديث هذه الاغراض بعد تعاظم دور المحاسبة كنظام للمعلومات كي تتواءم مع الواقع الذي فرضته الظروف المستجدة، فتقوم بتزويد المالكين وجميع الاطراف الاخرى ذات المصلحة بمعلومات تناسبهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

من هنا فإنه يمكن تبويب أغراض المحاسبة في مجموعتين رئيسيتين هما:

**الأولى: توفير المعلومات التي تهتم المستخدمين الخارجيين وتلبي اغراضهم، ويتم ذلك بعرض هذه المعلومات في القوائم المالية الاساسية الأربعة وهي: الميزانية العمومية، وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية،**

وما يفرق بها من ملاحظات توضيحية وجداول وملاحق وايضاحات اخرى حول البيانات المالية الواردة فيها، بصفة إن هذه القوائم تمثل المنتج النهائي لنظم المحاسبة المالية، وتعتبر على قدر كبير من الأهمية للأطراف الخارجيين مثل المساهمين الحاليين والمرقبين والمقرضين والدائنين، والمحللين الماليين والجهات الحكومية والنقابات المهنية واتحادات العمال وغيرها من الاطراف ذات المصلحة، إذ يستفيد هؤلاء من تلك المعلومات في اتخاذ القرارات المالية في مجالات الاستثمار أو الاقراض والتمويل، كما تخدم الهيئات الحكومية في مجالات اعداد الخطط العامة على مستوى الدولة وتحصيل العائدات الضريبية.

**الثانية: توفير معلومات تخدم اغراض المستخدمين الداخليين،** وتشمل هذه المعلومات مخرجات التقارير المالية الداخلية التي تخدم ادارة المنشأة في مجالات التخطيط ووضع الموازنات التقديرية والرقابة واتخاذ القرارات وتقييم الأداء، ومن أهم هذه التقارير ما يسمى بتقارير المسؤولية، ويستفاد منها في التغذية العكسية وتصحيح الانحرافات وتعديل الخطط، وتعد هذه المعلومات هي المنتج النهائي لأنظمة التكاليف والمحاسبة الإدارية.

كما يمكن النظر إلى تطور اغراض المحاسبة من حيث الجهات المستفيدة من خدماتها من خلال النظر إليها من الجوانب الآتية:

أ- ابتدأت المحاسبة بمراعاة مصالح وتعظيم الربح لملاك المشروع في منشآت الافراد في بداية الأمر، ثم لخدمة هذه المنشآت الفردية والمشروعات العائلية بالإضافة الى شركات الاشخاص في فترات لاحقة، وقد حصل ذلك بينما كانت نظرية الملكية المشتركة هي المهيمنة على اقتصادات الاعمال بوجه عام.

ب- تطورت المحاسبة بعد ذلك عندما زادت الحاجة الى رؤوس الاموال الضخمة، سواء عن طريق اصدار اسهم رأس المال او اصدار السندات او الاقتراض من المصارف والمؤسسات التمويلية الاخرى. وذلك عند ظهور الشركات المساهمة وانفصال الملكية عن الادارة.

ج- تطور الامر بعد ذلك حيث برز البعد الاجتماعي لمنشآت الأعمال، الذي يهدف الى مراعاة مصالح جميع فئات المجتمع، من لهم علاقة او مصلحة بالمشروع بالإضافة الى الاهتمام بالأثر البيئي لنشاط منشآت الأعمال، فظهرت ما يسمى بنظرية المنشأة وتمثل الاساس الذي تقوم عليه محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

د- ثم تطورت المحاسبة الى نظام متكامل للمعلومات يزود جميع ذوي المصالح بالمعلومات المفيدة، وفق قواعد افصاح محددة تقوم على الشفافية، وفق مبدأ الافصاح التام وتطبيقاً لأنظمة وقوانين ملزمة في هذا الشأن، من اجل تمكين جميع الاطراف الاخرى من اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

ومن هنا برزت الحاجة الى تطوير الاساليب المحاسبية لتكون النظم المحاسبية مؤهلة لخدمة اصحاب المشروع والادارة وجميع الجهات الاخرى، وظهرت المهمة الادارية للمحاسبة، وتطورت انظمة محاسبة التكاليف والمحاسبة الادارية وحاسبة المسؤولية، بعد ان كانت المحاسبة المالية هي المحاسبة الام لكل المحاسبات.

وقد ساعد على تطوير الاساليب المحاسبية عدة عوامل منها ما يلي:

١- التطور التكنولوجي في طرق الانتاج ووسائل التمويل.

٢- كبر حجم المشروعات بانتشار الشركات متعددة الجنسية وازدياد حجم الانتاج وتعدد قنوات تصريفه وازدياد حدة المنافسة الداخلية والخارجية بين المشروعات.

٣- انشاء فروع في المدن المختلفة وظهور المنشآت التجارية ذات الاقسام والفروع.

٤- التشتت الجغرافي وفصل اماكن الادارة عن اماكن الانتاج والتوزيع وصعوبة الاشراف المباشر، مما ساعد على ظهور الادارة بالأهداف ومحاسبة المسؤولية والاعتماد على التقارير التي ترفع الى الادارات العليا من المستويات الدنيا.

٥- استحداث تقنيات جديدة في المحاسبة الادارية والاساليب الكمية ومحاسبة التكاليف المعيارية واستخدام هذه التقنيات لتقويم الأداء واتخاذ القرارات الملائمة.

٦- احتياج الادارة الى بيانات محاسبية لاتخاذ القرارات الادارية في الوقت الملائم، في ظل ثورة الاتصالات والحركة السريعة والمستمرة لانتقال الاموال بين الدول، التي انضمت غالبيتها الى منظمة التجارة العالمية.

٧- الاهتمام بمعايير الجودة ووضع انظمة رقابة داخلية فعالة والحاجة الى تخفيض تكاليف الانتاج ورفع مستوى الكفاءة التشغيلية وتحقيق الوفرة في المصروفات بهدف اكتساب اسواق تصدير خارجية جديدة ومواجهة المنافسة الحادة.

٨- الزام المشروعات بموجب انظمة وقوانين ملزمة، بتقديم بيانات مالية وافصاحات كافية عن الأنشطة التي تمارسها، وهذا يتطلب الدقة والموثوقية عند اعداد وتقديم البيانات المنشورة، حتى لا تكون مضللة لمستخدمي هذه المعلومات.

٩-الاتجاهات الحديثة لحكومات الدول المختلفة بالرغبة في تنفيذ مشاريع  
الخصخصة لكثير من الشركات الحكومية والمشاركة، وتحويل ملكيتها  
للقطاع الخاص، بهدف تحسين الأداء ورفع كثير من الاعباء المالية عن  
الموازنة العامة للدولة، وتحقيق موارد اضافية للخزينة مما يتطلب انظمة  
محاسبية كفؤة وممارسات واجراءات محاسبية سليمة.

١٠-ازدياد حاجة حكومات دول العالم المختلفة الى زيادة وارداتها من الضرائب  
المباشرة وغير المباشرة، مما يفرض على منشآت الاعمال تصميم نظم  
محاسبية كفؤة تضمن الدقة في احتساب التكاليف واليرادات ومنع الهدر  
وتقليل ضياع الموارد، من اجل زيادة الانتاجية للحفاظ على حقوق جميع  
ذوي المصالح بما فيها القدرة على تسديد التزاماتها تجاه خزينة الدولة.

مادة النظرية المحاسبية للمرحلة الرابعة السنوي

صباحي/ مسائي

استاذ المادة: م.م. حسين علي محيسن